(احتياط) رحبعام زئيفي باقامة علاقة وثيقة بأشخاص من قادة الجريمة المنظمة · وقد قدم تقريرا بذلك للكنيست ، كشف فيه بعض قادة الجريمة وعلى رأسهم بتساليل مزراحي ، الذي قال عنه بان له علاقات مع بعض كبار ضباط الجيش · وما لبث ان اتصل زئيفي بالنائب اولمرط وقال له « هل تعرف من هو مزراحي ؟ له اصدقاء كثيرون في السلطة ، وله صداقة مع خمسة جنرالات في الجيش على الاقل ، وهؤلاء سيفعلون من اجله كل ما يريد ، ولهذا عليك ان تتنصل من اقوالك المنشورة » (٥٢) · وعاد اولمرط مرة اخرى وهاجم بشدة الجنرال زئيفي واعتبره مثالا للفساد الاجتماعي في اسرائيل ، بسبب عقده صداقات مع رجال الجريمة والقيام بحمايتهم والدفاع عنهم · واورد ، مثالا على ذلك ، محاولة زئيفي الدفاع عن بتساليل مزراحي عندما قال عنه بانه جندي ممتاز خدم في الجيش ، وقد عرض نفسه للموت في الكثير من المعارك ، ثم عرض بعض الوثائق التي تشير الى ان مزراحي لم يخدم في الجيش ، وانه كان فارا وقد ادخل السجون العسكرية عدة مرات وبعدها سرح من الجيش لعدم « لياقته » · ويؤكد اولمرط ، ان مزراحي لم يخدم في الجيش بتدخل من زئيفي نفسه ، وانه لم يخدم في الاحتياط طيلة السنوات الطويلة ، لم يشارك في حرب يوم الغفران · وختم اولمرط اقواله بالاشارة الى انه جرى تحقيق في هذا الشأن من قبل الشرطة العسكرية ، وعند الانتهاء من التحقيق قام رئيس الاركان بتوبيخ زئيفي (٥٣) ·

ومن جهة اخرى ، انكر المفتش العام للشرطة حاييم تابوري وجود اية علاقة لرجال الجريمة مع اجهزة القضاء والشرطة والسلطة · ولكن ضابط المخابرات في شرطة اسرائيل شموئيل نحمياش ، يؤكد انه يعرف قادة الجريمة ويعرف ان لهم علاقات مع شخصيات كبيرة في الدولة تقوم بحمايتهم وتغطيتهم (٥٤) · واشار تقرير لجنة بوخنر الى وجود دلائل مثيرة « تثبت تدخل رجال الشرطة والجمارك وموظفي الشركات الكبيرة والمحامين في مساعدة رجال الجريمة وتقديم المشورة لهم » (٥٥) ·

ومما يؤكد مدى تغلغل الجريمة المنظمة في صفوف الشرطة الاسرائيلية ، وعلى اعلى المستويات الحادثتين اللتين اوردهما الصحافي آفي فالنتين · وتتعلق الحادثة الاولى بتخطيط وضعته الشرطة ، يقضي بتشغيل احد رجالها كعميل مزدوج مع افراد الجريمة المنظمة ، لكي يتوصل الى معرفة زعمائها والقبض عليهم ، مقابل تسريب معلومات « محددة » لهم · وكان هذا المخطط معروفا لثمانية فقط من كبار ضباط الشرطة ، بمن فيهم المفتش العام · الا ان المخطط وصل فورا الى علم زعماء الاجرام مما أدى الى الغائه ، وارسال الشخص المقترح كعميل مزدوج في اجازة طويلة · ولم يجر التحقيق مع احد من الضباط الثمانية (٥٦) · وتتعلق الحادثة الثانية باكتشاف اجهزة تنصت